

6- تنقص الثروة الوطنية عند حصول الدولة على القرض الخارجي، بينما لا تنقص هذه الثروة ولا تزيد عند الحصول على القرض الداخلي.

خطأ

- التعليل: تزيد الثروة الوطنية عند حصول الدولة على القرض الخارجي، بينما لا تنقص هذه الثروة ولا تزيد عند الحصول على القرض الداخلي.

السؤال الثاني: ما هو الفرق في التحليل الاقتصادي بين المفاهيم التالية : (10 نقاط)

1- **الميزانية العامة والحساب الختامي**: الميزانية العامة هي نظرة توقعية لفترة مستقبلية، أي تقديرٌ لحجم النفقات والإيرادات لسنة مالية قادمة؛ بينما الحساب الختامي هو نظرة تسجيلية لفترة ماضية، أي بيان للنفقات والإيرادات الفعلية، أي التي تم إنفاقها وتحصيلها فعلاً خلال السنة المالية المنقضية.

2- **أثر المضاعف وأثر المعجل**: يشير المضاعف إلى أثر تغير الإنفاق العام على حجم الاستهلاك، بينما يشير المعجل إلى أثر تغير الاستهلاك على الاستثمار أو بعبارة أخرى يشير إلى الزيادة الحاصلة في الاستثمار بفعل زيادة حجم الاستهلاك.

3- **الإيرادات السيادية والإيرادات الاقتصادية**: الإيرادات السيادية هي تلك التي تحصل عليها الدولة بموجب امتلاكها للسلطة، وخصوصاً سلطة الإيجار؛ بينما الإيرادات الاقتصادية هي تلك الإيرادات التي تحصل عليها الدولة بموجب ممارستها لنشاطات شبيهة بنشاطات القطاع الخاص.

4- **الاكتتاب العام والاكتتاب المصرفي**: الاكتتاب العام (المباشر) في القروض العامة هو طريقة لعرض السندات على الجمهور بشكل مباشر، أي دون وسيط، وتلجأ إليها الحكومة بالأساس بغرض اقتصاد مبلغ العمولات البنكية؛ بينما الاكتتاب المصرفي هو طريقة لعرض هذه السندات عبر البنك وبعمولة متفق عليها مسبقاً.

5- **النفقات التحويلية والنفقات الحقيقية**: النفقات التحويلية هي تلك النفقات التي لا تحصل الدولة في مقابلها على أي سلعة أو خدمة؛ أي هي تدفقات مالية في اتجاه واحد؛ بينما النفقات الحقيقية هي تلك النفقات التي تحصل الدولة في مقابلها إما على سلعة أو خدمة.

السؤال الثالث: حلّل وناقش (4 نقاط)

- يعتبر مبدأ التوازن أحد المبادئ الأساسية التي تحكم إعداد الميزانية العامة في المالية التقليدية والحديثة.

صحيح؛ التوازن هو أحد المبادئ الأساسية التي تحكم إعداد الميزانية العامة، سواء في المالية التقليدية أو المالية الحديثة، غير أن طبيعة هذا التوازن تختلف بين القديم والحديث، حيث التوازن المطلوب في المالية التقليدية هو التوازن المالي الصرّف أو التوازن الحسابي، أي المساواة بين حجم النفقات وحجم الإيرادات في الميزانية العامة، بينما التوازن المطلوب في المالية الحديثة هو التوازن الاقتصادي، وهذا النوع من التوازن يمنح الحكومة إمكانية إظهار عجز أو فائض في الميزانية العامة، وذلك بحسب الطرف الاقتصادي والهدف الأساسي الذي

تسعى إلى تحقيقه، فإذا كان هذا الهدف مثلاً هو إنعاش الاقتصاد، فإن الحكومة تلجأ في هذه الحالة إلى إعداد ميزانية بعجز، وإذا كان الهدف هو مكافحة التضخم، فقد تلجأ إلى تسجيل فائض في الميزانية من أجل امتصاص القوة الشرائية الزائدة لدى الجمهور.